# اللجنة الاقتصادية تقر خطة إعادة هيكلة شركات قطاع الأعمال

## الخبـــــــــر

**اخبار مصر - /http://www.egynews.net:**

أقرت اللجنة الوزارية الاقتصادية في اجتماعها برئاسة المهندس شريف إسماعيل، رئيس مجلس الوزراء، خطة وبرنامج عمل وزارة قطاع الأعمال العام بشأن تطوير الأداء وإعادة هيكلة شركات قطاع الأعمال العام وفق جدول زمني يستغرق 24 شهرا.

وصرح السفير حسام القاويش، المتحدث الرسمي لرئاسة مجلس الوزراء، بأنه فيما يتعلق بخطة وبرنامج عمل وزارة قطاع الأعمال العام، قدم وزير قطاع الأعمال العام عرضا شاملا عن تطوير الأداء وإعادة هيكلة شركات قطاع الأعمال العام، حيث تضمن الموقف الحالي أداء شركات القطاع، وأهم المشكلات التي تواجهه، والأهداف العامة للتطوير، وخطة الإصلاحات الهيكلية، والبرنامج الزمني للتنفيذ.

وحول الموقف الحالي لأداء قطاع الأعمال العام، أشار الوزير إلى أن الوزارة يتبعها 8 شركات قابضة تضم 125 شركة تابعة، وعن أهم المشكلات التي تواجه هذا القطاع أوضح وزير قطاع الأعمال العام أن محفظة استثمارات الدولة في شركات قطاع الأعمال العام تعاني من العديد من المشاكل منها تدني العائد الاقتصادي على هذه الاستثمارات، وخلل في تكوين محافظ استثمارات الشركات القابضة.

وحدد الوزير خلال الاجتماع الأهداف العامة للتطوير التي شملت العمل على إعادة هيكلة محفظة استثمارات الشركات القابضة بما يساعد على تعظيم العائد الاقتصادي لمحفظة استثمارات الدولة في شركات قطاع الأعمال العام، مع مراعاة البعد الاجتماعي ومصلحة العاملين في شركات قطاع الأعمال العام، بالإضافة إلى تعظيم دور شركات قطاع الأعمال العام كقاطرة للاستثمار في المجالات المختلفة وأداة داعمة للنمو الاقتصادي، وعدم تحمل الموازنة العامة للدولة لأي أعباء إضافية نتيجة لإعادة الهيكلة، فضلا عن العمل على زيادة مستوى الإفصاح المالي وغير المالي لشركات قطاع الأعمال العام وتدعيم نظم الحوكمة بما يؤدي إلى تقليل تعارض المصالح، وإتاحة المعلومات بصورة دورية مما يساعد على سرعة اتخاذ القرارات، واستخدام الأطر القانونية المتاحة في التشريعات القائمة دون الحاجة إلى إجراء تعديلات تشريعية.

وأوضح وزير قطاع الأعمال العام أن خطة التطوير تم وضع برنامج زمني لتنفيذها يستغرق 24 شهرا من إبريل الجاري، محددا الجهات المسئولة عن تنفيذ كل بند بها.

## الرأي

* نرى أن الاتجاه لوجود وزارة لقطاع الأعمال العام هو اتجاه يثبت جدية الدولة نحو إصلاح منظومة شركات قطاع الأعمال العام والتي تراكمت مشكلاتها عبر العقود الماضية ويستلزم البدء في عملية الإصلاح وقفا فوريا لنزيف الخسائر ووضع معايير لتقييم الأداء وتصنيف الشركات والشركات التابعة بهدف تحديد ما تتطلبه تلك الشرائح من جهود تطوير أو خطط إعادة هيكلة مالية وإدارية وتسويقية وفنية وعمالية، أو حالات حرجة يجب دراسة بدائل للتعامل معها غالبا ما تكون غير نمطية.

* نشير إلى أن نجاح الهيكلة يعتبر أحد أبرز عناصره النجاح في إعادة هيكلة العمالة بشركات قطاع الأعمال العام ورفع درجة إنتاجيتها وهو ما يتطلب ضرورة الالتزام بمعايير الشفافية في عملية الإصلاح وأن تكون العمالة بالشركات جزءا أساسيا مشاركا في هذه العملية.

* نؤكد على أن شركات قطاع الأعمال تتمتع بعدد من مكامن القوة، خاصة في الشركات التي ما زالت قادرة على التنافس، لهذا فهناك ضرورة لحصر الأصول غير المستغلة، على أن يتم تحديث حصر الأصول وعلى رأسها الأراضي المتوافرة لدى الشركات مع مراعاة حصر نوع الملكية ومدى توافر مستنداتها الموثقة، وتحديد ما إذا كانت الملكية مستقرة أم عليها نزاع أو وضع يد أو خلافه، كما يجب أن تتم دراسة كل البدائل الخاصة باستغلال الأصول غير المستغلة وأهمها إقامة مشاريع عليها ويمكن أن تكون بالشراكة مع القطاع الخاص، كما أنه من الممكن دراسة بديل استخدام الأرض غير المستغلة كمساهمة عينية فى رؤوس أموال المشروعات التي تثبت جدواها أو تأجيرها لجهات أخرى، وتشمل البدائل الأخرى تأسيس شركة لإدارة ملف الأصول غير المستغلة في شركات قطاع الأعمال لصالح الشركات المالكة، يكون هدفها تعظيم العائد المستدام من تلك الأصول. وفي حالة الأصول الإنتاجية يتم تحديد إمكانية استغلال أصول زائدة على حاجة بعض الشركات التابعة، التي قد تحتاج لها شركات أخرى.

**تنبيه هام:**
أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع لأعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز، ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية، كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة، وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات بناء علي وجهة نظر المركز والتي اعتمدت على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة في وقت إعدادها، كما أن هذه البيانات لا يعتد بها كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة، ونؤكد أن أي أخطاء قد تكون وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.